أثر جودة المعلومات المحاسبية الإلكترونية على ترشيد قرارات المستثمرين بالبورصة الكويتية

إعـــداد

الباحثة/ هــديــل حســـين العـــنزى

مستخلص

هدف البحث تحديد تأثير جودة المعلومات المحاسبية في ضوء متطلبات معايير IFRS على ترشيد قدرات المستثمرين. توصل البحث إلى أن محتوى التقارير المالية أكثر تأثيرا من شكل التقارير المالية على رد فعل قرارات المستثمرين وذلك لسببين: أن القوانين التي تحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تهتم بالشكل أكثر من المحتوى. إن المتعاملين في الشركات ليس متخصصين وفي حاجة إلى من يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية، إن معايير التقارير المالية الدولية IFRS لها دور كبير في جودة معلومات التقارير وتؤثر بشكل إيجابي على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين. يوجد دور للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات التقارير المالية مما يؤثر بشكل أفضل على ترشيد قرارات المستثمرين. أدى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS إلى زيادة ملائمة وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأمر الذي أدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بهدف حماية المستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. يؤدي تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية الـ IFRS إلى وجود تحسين في جودة التقارير المالية وارتفاع دقة المعلومات التي تحتويها هذه التقارير وقابليتها للمقارنة. وأوصى البحث ضرورة قيام شركة نفط الكويت بتقديم مزيداً من التقارير المالية الأكثر وضوحاً وإفصاحاً وشفافية وتتميز بجودة عالية معتمدة في إعدادها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتقديمها للمستثمرين لتحفيزهم على الدخول والاستثمار. تعزيز ورفع دور شركة نفط الكويت في نشر المعلومات الضرورية وعدم تباينها للمستثمرين لزيادة ثقتهم بما توفره شركة نفط الكويت من بيانات ومعلومات مالية والمعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS). ضرورة زيادة الوعي الاستثماري المناسب للمستثمرين والشركات الاستثمارية على ما يحققه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من منافع استثمارية عديدة. ضرورة قيام شركة نفط الكويت بتوفير كادر مؤهل علمياً ومهنياً من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل للعاملين لديها والاستعانة بخبراء في مجال المعايير الدولية (IFRS) بهدف تطوير كفاءة معدي القوائم المالية لكي يكونوا قادرين على كيفية تطبيق هذه المعايير وما يرتبط بها من أمور فنية وعلمية وعملية. اهتمام الجهات المعنية بعقد دورات وندوات حول المنافع المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. إدخال التعديلات الحديثة على معايير المحاسبة لمواكبة التطورات في بيئة معايير التقارير المالية الدولية.

الكلمات الافتتاحية: جودة المعلومات المحاسبية- ترشيد قرارات المستثمرين- البورصة الكويتية

Abstract

The aim of the research is to determine the impact of the quality of accounting information in light of the requirements of IFRS standards on rationalizing the capabilities of investors. The research found that the content of financial reports is more influential than the form of financial reports on the reaction of investors' decisions for two reasons: The laws that specify the information that must be

disclosed care more about the form than the content. Dealers in companies are not specialists and need someone to help them in making investment decisions. International Financial Reporting Standards (IFRS) have a significant role in the quality of reporting information and positively affect the rationalization of investor decisions. There is a role for international financial reporting standards in increasing the quality of disclosure of information and financial reports, which better affects the rationalization of investor decisions.

The application of the International Financial Reporting Standards (IFRS) has led to an increase in the relevance and quality of the accounting information contained in the financial reports, which has led to the reduction of information asymmetry in order to protect investors and assist them in making their investment decisions. The application of the International Financial Reporting Standards IFRS leads to an improvement in the quality of financial reports and a higher accuracy and comparability of the information contained in these reports. The research recommended the necessity for the Kuwait Oil Company to provide more clear, transparent and transparent financial reports that are characterized by high quality based on the International Financial Reporting Standards (IFRS) to be submitted to investors to motivate them to enter and invest. Strengthening and raising the role of the Kuwait Oil Company in disseminating the necessary and non-contrast information for investors to increase their confidence in the financial data and information provided by the Kuwait Oil Company, which is prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS). The necessity of increasing the appropriate investment awareness for investors and investment companies on the many investment benefits that the application of International Financial Reporting Standards (IFRS) achieves. The necessity for the Kuwait Oil Company to provide a qualified scientific and professional staff through holding training courses and workshops for its employees and to seek the assistance of experts in the field of International Standards (IFRS) in order to develop the efficiency of preparers of financial statements in order to be able to implement these standards and related technical, scientific and practical matters. The interest of the concerned authorities in holding courses and seminars on the benefits of applying international financial reporting standards. Introducing recent amendments to accounting standards to keep pace with developments in the international financial reporting standards environment.

Key Words: The quality of accounting information - rationalizing investors' decisions - the Kuwaiti Stock Exchange

١ـ مفاهيم الدراسة.

تتمثل المفاهيم الرئيسية لهذه الدراسة في:

٣- **حوكمة الشركات:**

مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية (OECD, 2004).

٢-**جودة المعلومات المحاسبية:**

هو إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات أي أن المحور الأساسي هو منفعة المعلومات وتختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات المتعلقة بالمنشأة والتي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين. (Lambert, 2007)

٤- **ترشيد قرارات المستثمرين:**

هو ذلك القرار الذي يضمن للمستثمر تحقيق أهدافه من عملية الاستثمار والذي يبني على المفاضلة بين عدة قرارات استثمارية ومرت بمراحل عملية اتخاذ القرار.

أولا: الإطار العامة للدراسة:

أولاً: مقـــدمـــة:

تعتبر المحاســبة أحد فروع المعرفة التي تختص بإعداد المعلومات التي تســعي إلي قياس نتائج الوحدات الاقتصادية وتصوير مراكز المالية في تاريخ محدد، لتقوم بتقديم المعلومات سواء أكانوا مستثمرين أم مقرضين أم مدققين أم هيئات حكومية لاستخدامها في اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية.

وازداد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية بظهور نمط جديد هو شركات الأموال إذا انفصلت إدارة الشركة من مالكيها (حملة الأسهم) مما تطلب تقديم المعلومات المحاسبية من قبل الإدارة إلي المساهمين للاطمئنان على حسن إدارة أموالهم،ولم يقتصر الاهتمام بالمعلومات المحاسبية على حمله الأسهم فقط بل شمل أيضاً الدائنين والمقرضين والدولة والعاملين بالشركة وعملائها فضلاً عن الإدارة (إسماعيل وربان، ٢٠١٢).

قرارات الاستثمار تمثل أهمية كبيرة للوحدات الاقتصادية العامة أو الخاصة فهي تحدد بقاء ونمو الوحدة حيث قد تحقق منافع طويلة الأجل أو قد تعرض مستقبل الوحدة للخطر، وفي هذا السياق يجب إدراك أهمية فكرة أن الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد فقط على حجم الاستثمار ولكن أيضا على كفاءة تخصيص الأموال بين الفرص البديلة، وتطرح نظريات الاقتصاد المالي أن عدم تماثل المعلومات بين الشركة والأطراف الخارجية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة قرارات الاستثمار فعدم تماثل المعلومات ينتج عنه تشوهات بالسوق تتسبب في عدم تحقيق الشركة للمستوى الأمثل من الاستثمار إما بالزيادة أو التخفيض فيه، وعلى ذلك فأي آلية للتخفيف من عدم تماثل المعلومات يجب أن تحسن من كفاءة قراء الاستثمار وبالتالي فالتقرير المالي الجيد يرتبط إيجابياً بكفاءة الاستثمار لأنه من المفترض أن يخفف من عدم تماثل المعلومات (Zhai & Wang, 2016).

لذا أصبحت قضية الحصول على المعلومات وسهولةالحصول عليها وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية (عبير، ٢٠١٦).

وإنطلاقاً من هذا الأمر فإن دراسة جودة المعلومات المحاسبية ودورها فى إتخاذ قرارات المستثمرين فى الشركات الكويتية تساهم فى تعزيز قدرة تلك الشركات على تحقيق الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية، وتطوير ديناميكية إتخاذ القرار لدى الإدارة العليا لزيادة كفاءتها لإستغلال الموارد المتاحة الإستغلال الأمثل.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تؤدى المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة من خلال مجموعة متجانسة ومترابطة من الموارد المادية والبشرية في المنشآت،حيث تشكل إطاراً يتم من خلاله تنسيق الموارد (المالية والمادية والبشرية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع.

ويتمثل دور المحاسبة بصفة عامة في عملية اعتراف وقياس وإفصاح وعرض للعمليات الاقتصادية المتعلقة بمنشأة معينة لتوفير المعلومات المناسبة للأطراف الداخلية و الخارجية المعنية بأمر هذه المنشأة حيث تمثل عملية توفير المعلومات المحاسبية إحدى المهام الأساسية للمحاسبة، وذلك يتطلب أن تكون المعلومات على قدر كاف من الملائمة والموضوعية والثقة بما يخدم كل المستفدين بالمعلومات المحاسبية وإذا حدث وقل مستوى جودة المعلومات سوف يؤدى ذلك إلى إضطراب وخلل لدى محللى البيانات، ولذلك فالمحاسبة قائمة على محاولات عديدة للتطوير (كمال، ٢٠٠٢).

وتمارس نظم المعلومات المحاسبية في المنظمات المعاصرة دوراً جوهرياً في تطوير هذه المنظمات ورفع كفاءة أدائها وزيادة فعاليتها في تحقيق الأهداف المرغوبة، وذلك بما تقدمه من معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب لكل المستويات الإدارية، فبيانات ومدخلات النظام المحاسبي تأتى من **ثلاثة مصادر هى**: الأحداث الداخلية وهى تنشأ نتيجة لحدوث بعض العمليات داخل المنشأة مثل استخدام العمالة وهكذا، الأحداث التبادلية وهى تحدث نتيجة التبادل مع أطراف خارجية مثل عمليات البيع والشراء والتحصيل والدفع، الأحداث البيئية مثل البيانات عن معدلات الفائدة والتكاليف البيئية، ويتم تشغيل هذه البيانات حتى نحصل على المخرجات التي تتمثل في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية مثل قائمة التدفقات النقدية، وقائمة المركز المالي.....إلخ، ويتم استخدام هذه المعلومات بواسطة الإدارة كمستخدم داخلي في اتخاذ القرارات التي تفيد في تحسين أداء المنشأة، وكذلك المستثمرين والمقرضين والجهاد الحكومية والرقابية كمستخدمين خارجيين في اتخاذ قراراتهم (محمد، ٢٠١٣) ،حيث تتسم المعلومات المحاسبية بطبيعتها بخصائص معينة تحكمها أسس وقواعد استقر العرف المحاسبي على إثباتها والإعتراف بها وهى بذلك تقدم معلومات مالية تترجم إلى أرقام تصاغ على شكل تقارير وفقاً للغرض المطلوب منها وبذلك تتمكن المنشأت من الإستقرار فى أعمالها من خلال تلقى الدعم اللازم لمزاولة أنشطتها واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف حيث تمثل المعلومات الأساس المنطقى لعملية إتخاذ القرارات بالنسبة للإدارة الحديثة فلم تعد القرارات التى تتخذها الإدارة على جميع مستوياتها تعتمد فقط على الخبرة والحدث أو التخمين.

ويرى البعض أن عرض المعلومات المحاسبية عادة يتم من خلال مصدرين أساسيين هما، الأول: القوائم المالية والثاني: المعلومات المتممة للقوائم المالية، والملاحظ على المصدر الأول أنه في تطور مستمر في اتجاه زيادة حجم الإفصاح المحاسبي سواء من حيث عدد القوائم المالية أو من حيث طبيعة العناصر التي تحتويها وتتعدد هذه القوائم لتشمل قائمه الدخل، قائمة المركز المالي،قائمة التدفق النقدي، قائمة التوزيعات المقترحة، قائمة التغير المقترحة، قائمة التغير في حقوق المساهمين،قائمة القيمة المضافة،أما المعلومات المتممة للقوائم المالية فعادةً ما تشمل طبيعة النشاط والسياسات المحاسبية المطبقة وجداول وعلاقات ومقارنات توضيحية (رامي، ٢٠١٦).

ولقد زاد اهتمام الدراسات المحاسبية في الفترة الأخيرة بجودة المعلومات المحاسبية بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات. فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة لها منافع متعددة، حيث قد تساعد مستخدميها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض

تكلفة رأس المال وتحسن من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وتقليل تكاليف الوكالة (أسماء، ٢٠١٢).

مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي للشركات أصبح هناك حاجة ضرورية تحول إلى معايير IFRS لما يحققه من منافع عديدة للمستثمرين والمحافظة على كفاءة الأسواق المالية كما يساهم في إعداد تقارير مالية على درجة عالية من الجودة والقابلة للمقارنة مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين. (يوسف، ٢٠١٤)

وقد حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مقدرتها التفسيرية من خلال الإجراءات التالية:

أولاً: أصدر المجلس قائمة المفاهيم رقم (٨) في سبتمبر عام (٢٠١٠م)، والتي تضمنت إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بحيث تكون أكثر نفعًا وفائدة لمتخذي القرارات، وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين أساسيتين هما:

أ) **الخصائص الأساسية**: تشمل على خاصيتي الملاءمة، والتمثيل الصادق.

ب) **الخصائص المعززة للخصائص الأساسية**: تشمل على أربعة خصائص هي: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقت المناسب، والقابلية للفهم.

حيث أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص (أساسية أو معززة)، ومدى مصداقيتها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها، وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل، وأن تعد فى ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة الأداء الإقتصادى للشركة وتقلل من عدم التماثل بين المستخدمين وتحد من مشكلات الوكالة.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات النفط الكويتية تشكل ركيزة أساية فى دعم الإقتصاد الوطنى وتنميته، لذا فإنه يجب توافر الجهود البحثية وتقديم الدراسات العلمية والتطبيقية التى تسهم فى نمو هذه الشركات وإستمرارها بحيث تكون هذه الدراسات دليلاً علمياً وعملياً تهتدى به مجالس الإدارات ومتخذو القرارات لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف بكل كفاءة وفاعلية.

واستنادًا إلى ما سبق من أهمية جودة المعلومات المحاسبية يمكن بلورة مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات التالية:

١- ما هي طبيعة ومحددات جودة المعلومات المحاسبية في ضوء متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS؟

٢- إلى أي مدى تلتزم شركات النفط الكويتية بمحددات جودة المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية؟

٣- ما هي عوامل ومحددات ترشيد قدرات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الكويتية ؟

٤- هل تؤثر جودة المعلومات المحاسبية في ضوء متطلبات معايير IFRS على ترشيد قدرات المستثمرين؟

ثالثاً: الدراسات السابقة:

في سياق عرض وتحليل الدراسات السابقة تم تقسيمها وفقاً لأرتباطها بمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

أ)الدراسات التي تناولت جودة المعلومات المحاسبية:

١) دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٧):

- **عنوان الدراسة:** تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبية
- **أهم نتائج الدراسة:** أثبت نتائج البحث أنه يوجد ارتباط علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

٢) **دراسة (الهادي، ٢٠١٥):**

- **عنوان الدراسة:** دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي
- **هدف الدراسة:** تحديد دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي
- **أهم نتائج الدراسة:** ولقد انتهت الدراسة إلى نتيجة أساسية تفيد بوجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية.

٣) **دراسة (أحمد، ٢٠١٦):**

- **عنوان الدراسة:** أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
- **هدف الدراسة:** معرفة أثر القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات (المتعلقة بكل من حماية حقوق المساهمين، واجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية) على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية
- **أهم نتائج الدراسة:** أظهرت النتائج أن الشركات تطبق القواعد الإرشادية لحوكمة الشركات بكافة أبعادها، وبنسب متفاوته أعلاها القواعد الإرشادية المتعلقة بالشفافية والإفصاح، يليها كل من القواعد الإرشادية المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة، ومسؤوليات مجلس الإدارة، وأخيراً حقوق المساهمين، وأوضحت أيضا وجود أثر للقواعد الإرشادية لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية.

٤) **دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٦):**

- **عنوان الدراسة:** دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على الدو الذي تقوم به المعايير الدولية (IFRS) في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين
- **أهم نتائج الدراسة:** أثبتت النتائج أن المعايير الدولية (IFRS) لها دور كبير في جودة معلومات التقارير المالية والافصاح عنها وعدم تماثلها مما أثر بشكل إيجابي على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين.

٥) **دراسة (محمد عزت، ٢٠٢٠):**

- **عنوان الدراسة:** أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة دراسة وتحليل أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات.

- **أهم نتائج الدراسة:** وقد أشارت النتائج بالنسبة للفرض الأول والفرض الثالث رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وبالنسبة للفرض الثاني والفرض الرابع تم قبول فرض العدم، وقد تم التوصية بضرورة التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

٦) **دراسة (نهى محمد، ٢٠٢١):**

- **عنوان الدراسة:** دراسة واختبار العلاقة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل جودة المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة اختبار أثر العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات من خلال الأثر الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية.

أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لخبرة منشأة مراقب الحسابات ووجود تأثير سلبي معنوي لجودة المعلومات المحاسبية، كل على حده أو معا، على كفاءة الاستثمار.

٧) **دراسة (سعاد السيد، ٢٠٢١):**

- **عنوان الدراسة:** أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS .
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المصرية.
- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وخاصة في المؤشر المصري تهتم بالإفصاح الإختياري وقد زاد مستوى هذا الإفصاح بعد تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر.

ب)الدراسات التي تناولت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

٨) **دراسة (مؤمن فرحات، ٢٠٢١):**

- **عنوان الدراسة:** قياس أثر تطبيق معايير IFRS في ضوء آليات الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة توضيح العلاقات التأثيرية لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح وزيادة دقة التوقعات للمحللين الماليين.
- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العملية والتجريبية حيث تم تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة والإطار النظري بالاستناد إلى حجم العينة من الشركات المساهمة والمقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩.

٣٢- **دراسة (وليد حمدي، ٢٠٢١):**

- **عنوان الدراسة:** تأثير تغيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تأثير تغيرات القياس والإفصاح المحاسبي في المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية.
- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لتغيرات الإفصاح المحاسبي في معايير الدولية لأعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية،

وأنه لا يوجد تأثير لتغيرات القياس في معايير الدولية لأعداد التقارير المالية إلى جودة المعلومات المالية.

دراسة (عبد المجيد، ٢٠٢٠):

- **عنوان الدراسة:** أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات.
- **هدف الدراسة:** هدفت الدراسة اختبار أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصرية.
- **أهم نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تؤثر معنويا في ارتفاع جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية للتنبؤ بأسعار الأسهم وذلك في الفترة التالية لتطبيق هذه المعايير.

٩) دراسة Alon: (2013):

بعنوان : "Complexity and Dual Institutionality : The Case of IFRS Adoption in Russia Corporate Governance"

حيث استهدفت الدراسة: معرفة أثر استخدام المعايير الدولية للتقارير المالية على تحسين مستوى الشفافية في التقارير المالية، وقد طبقت الدراسة على عينة من الشركات في روسيا الاتحادية بلغ عددها (٢٣٩) شركة ومن الشركات التي كانت تلتزم بتطبيق المعايير المحاسبة الروسية (2)(RAS).

وقد توصلت الدراسة إلى: أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يمكن أن يتوافق مع استخدام المعايير المحاسبية الروسية ولا يوجد أي تعارض بينهما عند التطبيق، وكذلك زيادة مستوي الشفافية في الشركات عن ذي قبل، إضافة إلى زيادة مستويات القابلية للمقارنة بما يلزم السياسات العامة للشركات.

وقد أوصت الدراسة: أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يعود بفوائد كثيرة من حيث الإفصاح والقابلية للمقارنة، وخاصة في ظل عدم وجود تعارض بين إتباع تطبيقها مع المعايير المحاسبة الروسية .

١٠) دراسة Dholakia: (2013):

بعنوان: A Perceptual Study of the Implementation of International Financial Reporting Standards for Enhancing Accounting Financial Transparency"

حيث استهدفت الدراسة: معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) على مستوي ثقة مستخدمي القوائم المالية في هذه القوائم، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من المحاسبين القانونين وأعضاء مجلس أمناء الشركات، وحملة الشهادات العليا (الدكتوراه) ومستخدمي القوائم المالية وخاصة المستثمرين

وقد توصلت الدراسة إلى: تزايد ثقة المستخدمين في موثوقية البيانات والمعلومات المالية التي يتم إعدادها وفقا لمعايير التقارير المالية إضافة إلى تشجيع المستثمرين على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

وقد أوصت الدراسة: بضرورة تطبيق معايير التقارير المالية على المستوى الإقليمي والدولي لما لها من مميزات في إحداث نمو سريع في التجارة الدولية بصفتها أحد مداخل التنمية الاقتصادية

١١) دراسة (الميهي، ٢٠١٥):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية ، و توصلت الدراسة إلى عدم وجود تمايز بين أراء المستقصى منهم بشأن كل من المحددات الرئيسية لظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية والأثر الإيجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تحسين الخصائص النوعية الرئيسية (ملائمة المعلومات- التمثيل الصادق) والخصائص المعززة (القابلية لفهم – القابلية للمقارنة) والتي تضمن جودة التقارير المالية، في حين تبين وجود تمايز ذو دلالة معنوية بين أراء المستقصى منهم بشأن

متطلبات الإفصاح والشفافية الواردة بمعايير IFRS للحد من ظاهرة عدم التماثل، وكذلك وجود تمايز بشأن المقاييس المقترحة لتحديد وقياس فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

١٢) **دراسة (زكي، ٢٠١٧):**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الدوافع التي تساهم في اتجاه المديرين إلى ممارسات إدارة الأرباح، وتمثلت تلك الدوافع في الرغبة في تعظيم المكافآت والتعويضات الإدارية والتأثير على سعر السهم وتجنب انتهاك اتفاقيات عقود المديونية، و تعدد الأساليب والمداخل التي يمكن استخدامها من قبل الإدارة بهدف التأثير المتعمد على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية بصفة عامة ورقم صافي الربح بصفة خاصة حيث قد تختار إدارة الأرباح من خلال الاختيارات المحاسبية المسموح بها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP).

١٣) **دراسة (ريمون، ٢٠١٦):**

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر الالتزام بتطبيق (IFRS) على الممارسة العملية للتحفظ المحاسبي، وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى على الرغم من من استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي الصارد إلا أن هناك العديد من فقرات معايير المحاسبة الدولية تشير إلى انتشار ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية وهذا يعكس التناقض الداخلي بين الإطار المفاهيمي و (IFRS). والأسباب التي تم الاعتماد عليها في استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لا تتحقق عند الالتزام بتطبيق (IAS/IFRS)، حيث تظهر ممارسات التحفظ المحاسبي في عدة صور مختلفة يمكن تصنيفها تحت ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الاعتراف (عادة تحفظ غير مشروط) والقياس (عادة تحفظ مشروط)، والعرض الافصاح المحاسبي (عادة تحفظ محاسبي بنوعية).

١٤) **دراسة (عبد الحميد، ٢٠١٦):**

هدفت الدراسة إلى دراسة بيان أثر تطبيق (IFRS) في الحد من الجوانب السلبية للمحاسبة الإبداعية وتدعيم الجوانب الإيجابية. توصلت الدراسة إلى أن تسهم المعايير الدولية للتقارير المالية بدور جيد في الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية ودعم الجوانب الإيجابية فضلا عن تأثيرها الكبير على المقارنة بين القوائم المالية للشركات المتماثلة من أقطار مختلفة.

١٥) **دراسة (رشوان، ٢٠١٦):**

هدفت الدراسة إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على الدور الذي تقوم به المعايير الدولية (IFRS) في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى أن المعايير الدولية (IFRS) لها دور كبير في جودة معلومات التقارير المالية والافصاح عنها وعدم تماثلها مما أثر بشكل إيجابي على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين.

١٦) **دراسة (Banker et al., 2015):**

هدفت الدراسة إلى معرفة متطلبات القياس والاعتراف الواردة في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تقود إلى وجود تحفظ في التقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات القياس الواردة في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تقود إلى وجود تحفظ الأرباح، بعكس الحال لمتطلبات الاعتراف، حيث تقود إلى وجود نوعا غير مشروط من التحفظ في التقارير المالية.

١٧) **دراسة (Arabiat&Khamees, 2016):**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتوصلت الدراسة إلى وجود انخفاض شامل لجميع الشركات في عينة الدراسة في ممارساتها لتحفظ الأرباح بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

١٨) **دراسة (Marzuki&Abdulwahab, 2016):**

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التزام الشركات في مملكة ماليزيا بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على تحفظ الأرباح بدءا من عام ٢٠٠٦ وتوصلت الدراسة إلى زيادة مستويات تحفظ الأرباح في الفترة من (عام ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٠٨)، أي بعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

١٩) **دراسة (Lance ,et al., 2016):**

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير تطبيق الـ IFRS على تعديلات الأرباح الناتجة عن استخدام القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة والمحللين وأهمية الافصاح عن تلك التعديلات للمحللين ، توصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابي للإفصاح عن تعديلات الأرباح نتيجة التوسع في استخدام القيمة العادلة طبقا لتطبيق IFRS مقارنة بالإفصاح عن الأرباح طبقا للـ GAAP.

التعليق على الدراسات السابقة :

في ضوء عرض وتحليل الدراسات السابقة يمكن استخلاص أهم المحاور التالية :

١- **ركزت معظم الدراسات** على دراسة وتحليل استخدام المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالى , دراسة وتحليل تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على جودة القرارات الاستثمارية , دور المعلومات المحاسبية فى التنبؤ بالتعثر والفشل المالى فى ظل الازمة المالية العالمية .

٢- **تناولت بعض الدراسات** كل من ضرورة تدعيم ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وتخطيط قرار الانفاق الرأسمالى , هل تستطيع التقارير والقوائم المالية أن تساهم بشكل فعال فى مواجه مشكلة التعثر أو الفشل المالى , هل المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٣- **لم تتطرق غالبية الدراسات السابقة** الى مدى جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية فى ضوء معايير IFRS واثرها على ترشيد القرارات الاستثمارية .هل تمثل القوائم والتقارير المالية المصدر الرئيسى لاتخاذ القرارات الاستثمارية فى شركات النفط الكويتية , هل تستخدم التقارير والقوائم المالية المعدة فى ضوء IFRS فى بيئة الاعمال الكويتية بكفاءة وفعالية فى اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ومن ثم تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى كل من :

- تقدم الدراسة الحالية دليلاً من البيئة الكويتية عن دور جودة المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات المستثمرين .
- بالرغم من اتفاق الدراسات السابقة على أهمية دور جودة المعلومات المحاسبية إلا أنها لم تتناول المقدرة التفسيرية لهذه المعلومات كمؤشر لإداء الشركات وانعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين, بما يمكنهم التخصيص الكفء للموارد وهو ما يميز الدراسة الحالية.

رابعاً: أهـــداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فى كل من :

- الكشـــف عن طبيعة ومحددات جودة المعلومات المحاســبية في ضـــوء متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- التعرف على مدى التزام شـركات النفط الكويتية بمحددات جودة المعلومات المحاسـبية عند إعداد التقارير المالية.
- بيان عوامل ومحددات ترشيد قدرات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الكويتية.
- تحديد تأثير جودة المعلومات المحاســبية في ضـــوء متطلبات معايير IFRS على ترشـــيد قدرات المستثمرين.

خامساً: أهميـــة الدراسة:

تأتى أهمية الدراســـة فى التأكيد على أهمية دور جودة المعلومات المحاســـبية فى إتخاذ قرارات المستثمرين بالتطبيق على شركة نفط الكويت،وما يترتب على ذلك من تحقيق أهداف شركات النفط الكويتيه ويمكن للباحثه إيضاح أهمية البحث من خلال ما يلى:

أ) الأهميـــة العلميـــة:

تستمد الدراسـة أهميتها العلمية من الأهمية التي تحظى بها المعلومات المحاسـبية وذلك من خلال تحديد العلاقة بين المعلومات المحاســبية وإتخاذ القرارات الإســتثمارية، والتعرف على جودة وكفاءة المعلومات المحاسـبية فى عملية إتخاذ القرارات الاسـتثمارية فى شـركات النفط الكويتيه وندرة الأبحاث فى البيئة الكويتيه التى تناوت العلاقة بين الدور الذى تقوم به المعلومات المحاســبية فى إتخاذ القرارات الاستثمارية .

ثانيًا: الأهميـــة العمليـــة:

تستمد الدراسـة أهميتها العملية من خلال المسـاهمة فى تقديم التوصـيات التى يمكن أن تسـاهم فى الإرتقاء بعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية بشركة نفط الكويت والعمل على رفع قيمتها وكذلك التعرف على الخصائص الواجب مراعاتها من خلال عرض المعلومات المحاسبية للوفاء بالإحتياجات الإدارية بالشركات محل التطبيق.

سادساً: منهـــج الدراسة:

إنه تحقيقاً لهدف الدراســـة تم تقســـيمها إلى الدراســـة النظرية والتى تجمع بين كلاً من المنهج الإستقرائى والمنهج الإستنباطى والدراسة التطبيقية وذلك من خلال:

أولاً: الـــدراســـة النظـــريـــة:

وتتضـمن دراسـة وتحليل ما ورد فى الفكر المحاسـبى بشـأن تحقيق الخصـائص النوعية للمعلومات المحاسـبية ودورها فى تحقيق جودة المعلومات المحاسـبية من خلال الكتب والدوريات وغيرها من المراجع العربية والأجنبية وما أصدرته المنظمات المهنية المحاسبية **فى هذا الشأن وذلك بهدف:**

- تحليل الإتجاهات الفكرية الحديثة بشأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- تحديد نواحى القصـــور فى الإطار الحالى بشـــأن تحقيق جودة المعلومات المحاســـبية فى ضـــوء المعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية المحاسبية.
- التعرف على أثر المعلومات المحاسبية على إتخاذ القرارات الاستثمارية بشركة نفط الكويت.

ثانياً: الـــدراســـة التطبيقيـــة

سابعاً: حـدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

١- اقتصـــرت الدراســـة على تناول الخصـــائص النوعية للمعلومات المحاســـبية، وجودتها في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.

٢- اقتصرت الدراسة التطبيقية على شركة نفط الكويت.

ثامناً: متغيرات الدراسة:

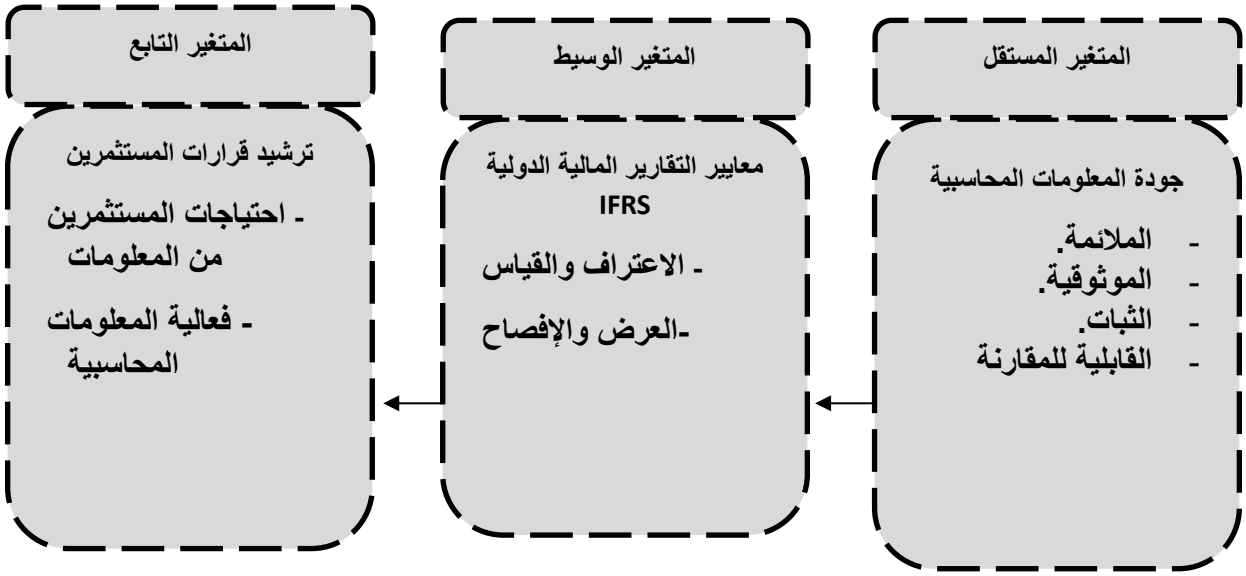

تاسعاً: فـــروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسـة تم اشـتقاق فروض الدراسـة والتي تسـعى الباحثه إلى اختبارها في بيئة الأعمال الكويتيه وتتمثل في الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المسـتقصـى منهم حول محددات جودة المعلومات المحاسبية في ضوء المعايير الـ IFRS.

الفرض الثانى: توجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المســتقصـــى منهم حول عوام ترشـــيد قرارات المستثمرين بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين محددات جودة المعلومات المحاســـبية لترشـــيد قرارات المستثمرين بشركات النفط الكويتية بسوق الأوراق المالية.

عاشراً: مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة: يتمثل في جميع العاملين بفروع شركات نفط الكويت (KOC).

ب- عينة الدراسة:

جدول (١) يوضح عينة الدراسة

م	الشركات	إدارة عليا	محاسبين	مستثمرين
١)	شركة البترول الوطنية الكويتية	٤	٢٥	٦٠
٢)	شركة صناعة الكيمياويات البترولية	٦	٢٨	٥٢
٣)	شركة ناقلات النفط الكويتية	٥	٣٢	٤٨
٤)	الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة	٣	٣٠	٦٣
٥)	شركة البترول الكويتية	٤	٢٤	٥٥
٦)	الشركة الكويتية لنفط الخليج	٣	٢٧	٥٩

المصدر : إعداد الباحثة بناء على تقارير شركات نفط الكويت

حادي عشر: الأساليب الإحصائية:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهدافه وفروضه، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة من خلال استخدام حزمة أساليب التحليل الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والمعروفة باسم SPSS، وتم اختيار الأساليب التالية:

١. معامل ارتباط ألفا كرونباخ للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس متعددة المحتوى المستخدمة في البحث.
٢. أساليب التحليل الإحصائي الوصفي مثل الوسط الحسابي للوقوف على مدى الأهمية النسبية لإجابات المستقصى منهم بشأن المحاور الرئيسية للبحث، والانحراف المعياري.
٣. أسلوب الارتباط الرتبي البسيط لسيبرمان لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث، ومدى قوة هذه العلاقة.

ثانياً : الدراسة النظرية:

مفهوم معايير التقارير المالية الدولية IFRS

استندت العديد من الدراسات على الإصدارات المهنية لبيان الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) حيث تناولت دراسة (ناجي، ٢٠١٣) ، معايير التقارير المالية الدولية IFRS على أنها " قواعد عامة من إنتاج لجنة مهنة متخصصة (IASB) تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعلومات والأحداث المالية للوحدة الاقتصادية بهدف توفير معلومات تتسم بالموثوقية والموضوعية وكذا قابليتها للمقارنة"، كما أن المعايير الدولية للتقرير المالي هي معايير معدة على أساس المفاهيم – Concept based approach تحديد متطلبات عامة Broad Requirement والتي يتطلب تطبيقها ممارسة الحكم المهني على نطاق واسع بالنسبة لكل من مستوى المعاملة Transaction level (على أساس جوهر المعاملة وليس الشكل) وعلى مستوى القائمة المالية Financial statement level (مفهوم الصدق والعدالة) (Capkun, Collins, 2012).

العوامل المؤثرة على متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

تتباين العوامل المؤثرة على متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الدول المتقدمة والنامية. ويقوم الباحث فيما يلي باستعراض أهم العوامل كما يلي: (مختار، ٢٠١٦)

١- حجم الشركة:

يؤدي حجم الشركة دور قوي لاعتماد معايير (IFRS)، وتصنف الشركات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة وفقاً لعدة معايير مثل: إجمالي الأصول، والقيمة الدفترية للشركة، والقيمة السوقية للشركة، ورقم المعبيات، وعدد العاملين.

وقد ظهرت نتائج بعض الدراسات أن حجم الشركة متغير له قوة تفسيرية قوية لاعتماد الـ IFRS فقد توصلت عدد الدراسات. إلى أن حجم الشركات له تأثير إيجابي على قرار اعتماد الـ IFRS.

٢- الرافعة المالية:

تعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد الشركة في تمويلها أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها أصحاب الشركة كما تؤثر على درجة المخاطر المالية التي يتعرضون لها.

تلعب الرافعة المالية دوراً هاماً في التأثير على التزام الشركات بشفافية التقارير المالية، كما أن تطبيق معايير (IFRS) يزيد من جودة التقارير المالية ويحد من المخاطر المالية المرتبطة بتكاليف الاقتراض.

٣- التنويع الدولي:

يعتبر التنويع الدولي أحد العوامل التي تحدد احتمال اتخاذ الشركات لقرار تطبيق معايير (IFRS)، حيث أن التنويع الدولي يقوم على مبادئ مرنة ويتميز بجودة عالية، بدلا من التجانس التام، الذي يقوم على قواعد جامدة وهو المدخل الذي كانت تتبناه لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الأمر الذي بدوره أدى إلى زيادة درجة التقارب في الممارسات المحاسبية بين الدول، وتقليل الاختلافات في المعايير، مما يساهم في انخفاض حجم الاختلافات في التقارير المالية المنشورة في تلك الدول ولذلك تطلب تطبيق معايير (IFRS) للحد من المخاطر المالية التي تواجه الشركات (جمعة، ٢٠١٧).

مفهوم وخصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تعرف الجودة عموما بأنها ملاءمة الشيء للغرض منه، أما المعلومات الجيدة أنها المعلومات التي تمكن مستخدميها من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، وحيث إن تقييم جودة المعلومات المحاسبية مسألة نسبية أو ذاتية تختلف من مستخدم لأخر لتنوع واختلاف احتياجات كل مستخدم عن الأخر، وفي ضوء معيار التكلفة والعائد يقبل أو يرفض هذا التقييم، لذا يرى المهنيون أن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يبدأ من معايير الجودة. لذا حدد البعض مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير العامة (الدقة – المنفعة – الفاعلية- الكفاءة – التنبؤ) وبذلك فالمعلومات المحاسبية الجيدة في ضوء هذه المعايير هي (معتز، ٢٠١٣):

- من حيث الدقة : هي المعلومات التي تتسم بالدقة العالية وتعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية للمنشأة.
- من حيث المنفعة: هي المعلومات ذات المنفعة لمستخدميها، وتتعدد أشكال المنفعة فقد تكون منفعة شكلية، وتعني توافق شكل ومحتوى المعلومات مع احتياجات مستخدميها، منفعة زمنية وتعني توافر المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب، منفعة مكانية وتعني سهولة وصول المعلومة والحصول عليها، منفعة تقييمية، وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج قرارات مستخدميها، ومنفعة تصحيحية وتعني قدرة المعلومات على تصحيح انحرافات نتائج القرارات.
- من حيث الفاعلية، هي المعلومات التي لها قدرة على تحق أهداف مستخدميها اعتمادا على الموارد المتاحة المحدودة.

- من حيث الكفاءة : هي المعلومات التي تكون قيمتها أقل من تكلفتها.
- من حيث التنبؤ: هي المعلومات القادرة على تخفيض درجة عدم التأكد عند استخدامها في نماذج التنبؤ.

فقد تعددت المصطلحات المستخدمة في الأدب المحاسبي للتعبير عن هذا المفهوم، اختلفت فيما بينها، ويمكن القول بعدم قدرة الفكر المحاسبي على صياغة تعريف عام ومحدد لجودة المعلومات المحاسبية، واعتباره مفهوماً نسبياً يختلف باختلاف مداخل تحديد مفهوم الجودة. ولذلك ظهرت أربعة مداخل رئيسية في الأدب المحاسبي بشأن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وهي، المدخل الأول، يقصر هذا المدخل جودة المعلومات المحاسبية على المدى الذي تعكس فيه المعلومات المحاسبية الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث الاقتصادية للشركة بصدق، وقدرة هذه المعلومات على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وإستدامة الأرباح وإستمراريتها في المستقبل. ووفقا لهذا المدخل يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة الأرباح (محمد، ٢٠١٩، بوسي، ٢٠١٩).

وبشأن المدخل الثاني، يرى مؤيدو هذا المدخل أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يرتبط بمدى خلوها من التحريفات الجوهرية، وانخفاض الممارسات الإدارية الإنتهازية، ووفقاً لهذا المدخل يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة الاستحقاق، حيث أن جودة الاستحقاق تعني أن المعلومات المحاسبية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الممارسات الإدارية الإنتهازية، وتعتبر عن الوضع الاقتصادي والمالي للشركة بصدق (Bassemir and Farkas, 2018).

والمدخل الثالث وضح أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يتحقق من خلال شمولية الإفصاح، وكفاية المعلومات المفصح عنها، ووفقاً لهذا المدخل يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة الإفصاح المحاسبي، حيث عرفت جودة الإفصاح المحاسبي بأنها زيادة كمية ونوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، وجودة مضمون ومحتوى هذه التقارير، والتي تتعلق بكون هذه المعلومات مفيدة لأصحاب المصالح، وتقدم صورة حقيقة عن الوضع الاقتصادي والمالي للشركة (السيد، ٢٠١٩).

وأخيراً المدخل الرابع، والذي يربط مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بمدى استيفاء هذه المعلومات لخصائصها النوعية، ومدى ملاءمتها لمدخلات نماذج القرارات من منظور أصحاب المصالح، ومدى منفعة هذه المعلومات لمستخدمي التقارير المالية (Habib 2015). ووفقاً لهذا المدخل يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة التقارير المالية. وفي هذا الصدد عرف أسماء (٢٠١٥) جودة التقارير المالية بأنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقرير المالي المطبق، وأن تساعد على توصيل محتواها لمستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوى تجميع ملائم، مع تجنب التحريف الجوهري في هذا المحتوى، وبالتالي تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة خلال فترة زمنية معينة.

مما تقدم يعرف الباحث جودة المعلومات المحاسبية بأنها مجمعة من السمات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تصبح ملائمة ومفيدة في عملية اتخاذ وتشريد القرار تعرف الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بأنها عبارة عن الصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير والقوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرارات في المنظمة أو تصبح معلومات محاسبية جيدة وذات قيمة كبيرة للمستفيدين منها.

يعتمد أغلب مستخدمي التقارير المالية بشكل كبير على المعلومات الملائمة والموثوق بها بحيث أن كل متخذ قرار من شـــراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات الاســـتثمار بحاجة للمعلومات الموثوق بها لاتخاذ القرارات الرشـيدة، ومن هنا تتضـح أهمية الجودة في إضـفاء المصـداقية على البيانات، كذلك توفير الحيادية في المعلومات المحاسـبية حيث يجب الحرص على أن تظهر المعلومات المحاسـبية حقيقة أوضـاع الشـركة المصـــدرة للبيانات، كما هي ليس بالصـــورة التي تحقق رغبة فئة معينة، وهذا يؤدي إلى تحقيق خاصـــية الموثوقية والملائمة بما يحدد قيمة المنفعة لمســتخدم المعلومات المحاســبية، مما يســاعد متخذي القرارات بالاعتماد على هذه البيانات، وكذلك فترة وتوقيت نشـــر هذه البيانات والمعلومات بحيث أن أي تأثير في

العمليات المحاسبية سوف يؤثر ذلك على وقت نشر هذه المعلومات وهذا ما يؤكده أهمية التخطيط لهذه العمليات وإتمامها.

أ) الخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية بما يلي (Beest, 2013):

١- الملائمة:

ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف من إنتاجها، أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجين الرئيسين الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية في الشركة، من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية بالشركة أو تغييرها.

والملاءمة هي مدى كفاءة التقارير المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة، وأن تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإيصالهم للنتائج التي يرجونها من تلك المعلومات في اتخاذ قرار رشيدة.

ولأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

١/١- القدرة على التنبؤ:

وهي أن تعطي هذه المعلومات مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الأخطاء والانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها.

٢/١- التغذية الراجعة (القدرة على إعادة التقييم):

وهي تعتبر من مكونات أي نظام معلوماتي كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور الشركة، وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية للشركة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي، أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الإرتدادية، كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار والتي تؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص (Sengottuvel A., 2016).

٣/١- التوقيت المناسب:

ويقصد بهذا تقديم المعلومات المحاسبية، لمن يحتاجها، في وقتها، على اعتبار أن المعلومات المحاسبية تفقد قيمتها وأهميتها إذا لم تتوفر عند الحاجة لاستخدامها، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات التي تبني على أساسها، علما بأن القدرة الزمنية الفاصلة بين إعداد القوائم المالية والإعلان عنها تعتبر ذات أهمية قصوى لمنفعة المعلومات المحاسبية (Heenetigala and Avmstrong, 2012).

إن توصل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات، ويقصد بهذا تقديم المعلومات المحاسبية، لمن يحتاجها، في وقتها، على اعتبار أن المعلومات المحاسبة تفقد قيمتها وأهميتها إذا لم تتوفر عند الحاجة لاستخدامها، بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ القرارات التي تبني على أساسها، علما بأن الفترة الزمنية الفاصلة بين إعداد القوائم المالية والإعلان عنها تعتبر ذات أهمية قصوى لمنفعة المعلومات المحاسبية، وبالتالي فإن حصول مستخدم القرار على المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على القرارات.

٢- الموثوقية:

ويقصد بها أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ويتحقق هذا إذا تميزه المعلومات المحاسبية بالخصائص التالية (Botti L, 2014):

- الصدق في التمثيل، أي التوافق بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية وبين الواقع.
- قابلية المراجعة والتحقيق، أي إمكانية توصل شخصين مستقلين لنفس النتائج باستخدام نفس أساليب القياس المحاسبي والإفصاح.

وعليه فإن خاصية الموثوقية، أو الثقة بالمعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، تعني أن أساليب القياس والإفصاح المطبقة لاستخراج النتائج وعرضها هي أساليب موضوعية وأنه يمكن لأشخاص آخرين، مستقلين عن الذين استخدموها في المرة الأولى، إعادة استخدامها للتحقق من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية بأن المعلومات المقدمة تعطي تصوراً دقيقاً للواقع دون أن يشوبها تحريف قصد التضليل أو أخطاء، كان أن لهذه الخاصية جانبا آخر يتمثل في حيادية المعلومات وخلوها من التحيز.

وخاصية الموثوقية هي القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة ممكنة من الخوف، حيث أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملاءمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ولكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم توافر ثلاثة عناصر هي قابلية المعلومات للتحقيق والفهم حيادية المعلومات، والصدق في التعبير.

ولأجل تحقيق صفة الموثوقية يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

١/٢- قابلية المعلومات للتحقق والفهم:

لا يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكون واضحة ومفهومة بشكل جيد، ويتوقف وضوح المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها، وعلى قدرات وكفاءات من يستخدمها. لذا يتعين على القائمين على وضع المعايير المحاسبية، والذين يقومون بوضع القوائم المالية مراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسب ، أي إبلاغ البيانات التي تحويها القوائم المالية، على اعتبار أن من يستخدموا القوائم المالية، وحتى التقارير التوضيحية المرفقة، ليسوا كلهم محاسبون أو لديهم كفاءات علمية في مجال المحاسبة المالية خاصة**(Biobele, 2013)**.

٢/٢ - حيادية المعلومات:

ويقصد بها عدم التحيز، أي تجنب التحيز في عملية القياس (محاولة ترجيح كفة حدث ما على حساب آخر، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال لكلا الحديثن) وكذلك تحيز القائم بعملية القياس، والذي قد يكون مقصودا، على اعتبار أن المعلومات التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها يجب أن تكون نزيهة وخالية من التحيز اتجاه أية نتائج محددة مسبقا، وهذا ما يزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، والمسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باختيار أساليب القياس المحاسبي والإفصاح، بحيث يضمن هذا الاختيار تحقيق هدفين هما (Chen Lei, 2012):

- تقديم المعلومات المناسبة، أي ذات العلاقة بالهدف أو الأهداف التي أنتجت من أجلها.
- تحقيق أمانة وصدق المعلومات المحاسبية.

٣/٢ - الصدق في التعبير:

والصدق في التعبير يعني أهمية أن تحتوي المعلومات على صفة التمثيل الصادق ليصبح من الممكن الاعتماد عليها، وأن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق ١٠٠٪ بل درجة تطابق عالية، ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى تدخل الحكم الشخصية للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحيز الشخص القائم بالقياس، إضافة إلى وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة وهذا يطلب عليه تحيز عملية القياس.

ب) الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية:

جودة المعلومات المحاسبية هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها تقييم نوعية المعلومات المحاسبية، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كام تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية.

إلى جانب هذه الخصائص فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أضاف مجموعة من الخصائص الثانوية، بما يؤدي إلى الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية كالقدرة على التنبؤ والتغذية المرتدة.

فكل هذه الخصائص متى ما توفرت في المعلومات المحاسبية المتضمنة بالقوائم المالية من شأنها أن تضمن جودتها وتساهم في الاستفادة منها بخصوص ترشيد القرارات المتعلقة بالإدارة المالية والمحاسبية، وكذلك تلك المتعلقة بالاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية التي تمتلكها الشركة. غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن جودة المعلومات المحاسبية يعتمد أساسا على عاملين اثنين هما (Cordazzo, 2011):

١- جودة المعايير المحاسبية المطبقة، والمتمثلة حاليا في المعايير المحاسبية الدولية IFRS، والمطبقة على مستوى الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية.
٢- استعداد منتجي وموزعي المعلومات المحاسبية، أي المسؤولين عن الإدارة المالية والمحاسبية للشركة، على تقديم المعلومات المفيدة وفي الوقت المناسب، أي العمل وفق مبدأ الإفصاح عن المعلومات الأكيدة في التوقيت الملائم.

أ) الثبات والاتساق:

لا يستطيع مستخدم المعلومات المحاسبية الاستفادة منها إذا لم تكن واضحة ومفهومه وتتوافر بها خاصية الثبات والاتساق بشكل جيد، ويتوقف ثبات واتساق المعلومات المحاسبية على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها، وعلى قدرات وكفاءات من يستخدمها، لذا يتعين على القائمين على وضع المعايير ا لمحاسبية، والذين يقومون بوضع القوائم المالية مراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي على طبيعة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وطريقة عرضها، وعلى قدرات وكفاءات من يستخدمها. لذا يتعين على القائمين على وضع المعايير المحاسبية، والذين يقومون بوضع القوائم المالية مراعاة ذلك حتى يتحقق التواصل الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي، أي إبلاغ البيانات التي تحويها القوائم المالية لمستخدميها على اعتبار أن من يستخدموا القوائم المالية، حتى التقارير التوضيحية المرفقة، ليسوا كلهم محاسبين أو لديهم كفاءات علمية في مجال المحاسبة المالية خاصة.

وتعني خاصية الثبات والاتساق أن تلتزم المنشأة بالتطبيق الفعلي للسياسات المحاسبية في أثناء إجراء المعاملات المحاسبية وممارسة أنشطتها المالية، كذلك الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح عن التغيرات التي تحصل في السياسات المحاسبية المتبعة، وبيان أسباب هذه التغيرات والآثار المترتبة عليها.

وخاصية الثبات والاتساق تساهم في الرفع من منفعة المعلومات المحاسبية المالية لمستخدميها، على أساس أنه يتم التركيز على المعلومات التي يجب إبرازها بشكل خاصية نظرا لأهميتها القصوى في القرار المتخذ. إذ من خلال الثبات والاتساق تقدم التفاصيل اللازمة لتزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية عن مختلف الأصول والخصوم، حقوق أصحاب رأس المال، الإيرادات والمصروفات، الأرباح والخسائر، التدفقات النقدية، وحتى تكتمل الصورة تضاف ملاحق توضح من خلالها وجهة نظر الإدارة وشرح حدود استخدامات القوائم المالية (Davis, 2016).

وبالتالي فإن نجاح هذه الخاصية يخضع لاختبار درجة أهمية المعلومات واختبار التكلفة الناجمة من الحصول عليها والعائد المترتب على استخدامها، فالاختبار الأول هو بغرض انتقاء المعلومات التي تتصف بالثبات والاتساق والملاءمة والموثوق بها والتي تكون ذات فائدة لمن يستخدمها. أما الاختبار الثاني فالهدف منه هو التركيز في عملية الإفصاح على المعلومات التي تزيد منفعتها عن تكلفتها، أي ما يحصل عليه من

عائد جراء استخدام المعلومات المنتجة والموزعة يفوق التكلفة الناجمة عن عمليتي الإنتاج والتوزيع أي الإفصاح عموما.

قابلية المعلومات للمقارنة:

تسمح هذه الخاصية بالتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الشركة والشركات المماثلة لها في السوق، وذلك خلال فترة زمنية معينة، كما تسمح بمقارنة أداء الشركة ذاتها بين فترة وأخرى. وتكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة، لمن يستخدمها في عملية المقارنة، إذا ما اعتمدت أساليب مماثلة للقياس والإفصاح وهذه الخاصية تقوم على معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المنشأة والمنشآت الأخرى والمماثلة لها في السوق خلال فترة زمنية معينة، أو مقارنة أداء الشركة ذاتها بين فترة أخرى.

وهذا يعني أن القوائم المالية التي تعتمد لاتخاذ القرارات يجب أن تفصح عن كفاة المعلومات القابلة للمقارنة وذات الأهمية النسبية، غذ تعتبر أية معلومة أو أي بند ذا أهمية إذ أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو تقديمه بشكل غير صحيح إلى الإخلال بخاصيتي الملائمة وأمانة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، مما يؤثر سلبا على القرارات المتخذة بناء عليها، ويتطلب تحقق هذه الخاصية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي القوائم المالية وذلك بمحاولة التعرف على ما يحتاجونه من معلومات (Petty, 2015).

وتحدد هذه الخاصية الأهمية النسبية لكل بند وفقا لعدة معايير منها أهمية البند كمؤشر لسير وثيرة النشاط، من حيث إدخال تغيرات على الأنشطة القديمة أو استحداث أنشطة جديدة تغير أساليب العمل، كما يكون للبند الطابع الكمي وذلك من خلال تحديد حجم البند إلى مؤشر ما مثل نسبة البنود التي تتضمنها قائمة الداخل إلى الدخل المحصل عليه خلال السنة الجارية، أو إلى متوسط الدخل للسنوات الخمس الماضية(بما فيها السنة الحالية)، أما فيما يتعلق بقائمة المركز المالي، فيتم تحديد قيمة البنود التي تشملها القائمة بنسبتها إلى حقوق أصحاب رأس المال، أو إلى إجمالي المجموعة التي يقع فيها البند كمجموعة الأصول المتداولة، أو مجموعة الخصوص طويلة الأجل.

وترى الباحثة أن جودة المعلومات المحاسبية تتحدد من خلال موضوعية واستقلال المحاسبين، العناية المهنية من خلال كفاءة العمل المنجز ومدته، ومن خلال الكفاءة والفاعلية.

مفهوم وخصائص قرارات الاستثمار:

يعد قرار الاستثمار من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها المؤسسة بسبب طبيعته الإستثمارية، فهو ذو تأثير على بقاءها وإستمرارها، ويرتكز مفهوم هذا القرار أساسا على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد، حيث يجب أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف في الموار النارة المتاحة بحيث يصل إلى توظيف وإستثمار تلك الموار في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن، ولهذا يعتمد هذا النوع من القرارات على مجموعة من الأسس والمبائ والمقومات والدراسات التي تعين للوصول للقرار الاستثماري الرشدي(ثامر، ٢٠١٧).

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم القرار الاستثماري، ويمكن التطرق إلى بعض هذه التعاريف كا يلي(Petty, 2015):

- القرار الاستثماري هو عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فتراة زمنية مقبلة.
- قرار الاستثمار هو القرار الذي ينصب إهتمام متخذه على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها.
- القرار الاستثماري الرشيد هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق

عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن قرار الاستثمار هو قرار يتضمن تخصيص موارد مالية تخاطر بها المؤسسة في سبيل الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها في فترات زمنية مستقبلية، فهو قرار يقوم على إختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري وبأقل مخاطرة من بين بديلين فأكثر والمبنى على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار والتي تمر بعدة مراحل تنتهي بإختيار قابلية البديل للتنفيذ في إطارمنهجي معين وفقا لطبيعة الاستثمار وأهداف المؤسسة.

تتميز قرارات الاستثمار عن غيرها من القرارات بالعديد من الخصائص والتي يمكن تبويبها على النحو الأتي (حنان، ٢٠١٩):

- **الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني:** إن هناك فاصل زمني بين حدوث النفقة المبدئية وإكتمال الحصول على العوائد في المستقبل، وتجدر الإشارة أن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة وحدة، وإنما ينتشر حدوثها على مدار فترة زمنية لا تقل عن السنة وهذا يثير مشكلة القيمة الزمنية للنقود، وبذلك فإن هذه الخاصية للقرار الاستثماري يتفرع منها مجموعة من الخصائص ذات الصلة وهي:
  - ترتبط عادة قرارات الإستثمار بالأجال الطويلة، لأن العوائد والمنافع المتولدة منها لا تحقق إلا بعد فترات زمنية معينة.
  - الفاصل الزمني بين وقت إنفاق الأموال لحظة إتخاذ القرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد دائما يكون نسبيا أطول مقارنة مع الإنفاق الجاري.
  - إن تخطيط قرار الاستثمار هو تخطيط طويلة الأجل يمتد إلى فترات زمنية طويلة.
- **الخصائص التي ترتبط بظروف القرار الإستثمار:** يحيط بقرار الإستثمار عدد من المشاكل والظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، ومشاكل عدم قابلة بعض المتغيرات إلى القياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها، وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص القرار الإستثماري بظروف القرار نفسه كما يلي:
  - إن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث، نظرا لإرتباط قرار الإستثمار بعنصري المخاطرة وعدم التأكد وإقترانهما بالمستقبل.
  - تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة العدول عنه دون تحقيق خسائر كبيرة وهذا يتطلب المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.
- الخصائص التي ترتبط بهيكل التمويل: يتميز قرار الاستثمار بأنه أكثر قرارات الإدارة خطورة وأهمية، وذلك لأنه يحتوي على إرتباط مالي كبير يترتب عليه التضحية بمبالغ ضخمة يتم إنفاقها في إستخدام معين، يصعب تحويلها لإستخدام بديل دون أن يصاحب ذلك تحويل حدوث الخسارة، ويمكن إستخلاص أهم الخصائص المالية للقرار الإستثماري فيما يلي:
  - معظم قرارات الإستثمار تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة نسبيا، يخصص جزر كبير منها في أصول ثابتة لفترة طويلة.
  - ترتبط قرارات الاستثمار بشكل وثيق بقرارات التمويل، مما يتعين معه تخطيط هيكل التمويل الأمثل عند إتخاذ قرار الاستثمار.
  - يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد المالية المتاحة حاليا للحصول على عوائد مغرية في المستقبل مما يستدعى من المؤسسة ضرورة البحث على مصار تمويل بديلة كالإقتراض.
- الخصائص الأخرى: بالإضافة إلى الخصائص السابقة التي تميز القرار الإستثماري، هناك مميزات أخرى عامة تميز القرار الاستثماري عن غيره من القرارات الأخرى وهي:
  - تتصف عملية إتخاذ القرار الاستثماري بالواقعية.

- تتأثر عملية إتخاذ القرار الإستثماري بالعوامل الإنسانية والنفسية لمتخذ القرار.
- القرار الإستثماري هو إمتداد الحاضر إلى المستقبل.
- عملية إتخاذ لقرار الاستثماري هي عملية مركبة من مجموعة من الخطوات والمراحل.

الانعكاسات المحاسبية لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية:

حاول مجلس معايير المحاسبة الدولية المساهمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وزيادة مقدرتها التفسيرية من خلال الإجراءات التالية:

١- أصدر المجلس قائمة المفاهيم رقم (٨) في سبتمبر عام (٢٠١٠م) والتي تضمنت إجراء بعض التعديلات على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، بحيث تكون أكثر نفعا وفائدة لمتخذي القرارات وقد جاءت هذه الخصائص في مجموعتين أساسيتين هما (عوض، ٢٠١٣):

أ- الخصائص الأساسية: تشمل على خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق.

ب- الخصائص المعززة للخصائص الأساسية: تشمل على اربعة خصائص هي القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق، والوقت المناسب والقابلية للفهم.

٢- أصدر المجلس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٣) بعنوان قياس القيمة العادلة في مايو (٢٠١١)، على أن يبدأ تطبيقه في (١ يناير، ٢٠١٣) أو بعد ذلك مع السماح بالتطبيق المبكر، وقد استهدف هذا المعيار تخفيض التعقيد وتحسين التناسق في تطبيق قياسات القيمة العادلة، وتحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة (الغامدي، ٢٠١٤).

٣- تضمن معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩) بعنوان الأدوات المالية: التصنيف والقياس بعض المتطلبات التي ساهمت في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية بالمقارنة بالمعايير الدولي رقم (IAS39): وذلك بهدف تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف، المتعددة في المعيار الدولي رقم (٣٩). أن التعديلات الواردة في معيار التقرير الدولي (IFRS9) ساهمت في تحقيق درجة أعلى من ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة بدرجة أكثر من المعيار (IAS 39) مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية (محاريق، ٢٠١٣).

دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في زيادة جودة الإفصاح عن معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين (أمال، ٢٠١١):

واعترافا بأهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الشركات فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بالمعايير المحاسبية التي تحدثت عن الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لابد من توافرها، حيث يحتاج المستثمرين إلى المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والتي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات لزيادة ترشيد أحكام القرارات الاستثمارية، ولكي يتمكن المستثمرين المحليين والأجانب من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ومن الضروري أن توفر معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها البدائل الاستثمارية المتاحة لكل نوع من أنواع القرارات الاستثمارية. حيث جعل المستخدمين للمعلومات المالية يؤدي إلى فقدان المعلومات، ولابد من الإفصاح عن المعلومات التي تقلل من تكلفة رأس المال المستثمر، كما أن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات تزداد بشكل خاص من وجهة نظر المستثمرين في سوق الأوراق المالية لأنه يوفر لهم المعلومات اللازمة عن حقيقة مستوى الأداء وطبيعة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية التي يتعاملون بأسهمها، وهو ما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة فيما يتعلق بأسهم هذه الوحدات الاقتصادية التي يأملون من خلال التداول بها وتعظيم أرباحهم المستقبلية.

وترى الباحثة أنه إذا لم يساهم الإفصاح في التقارير المالية في معالجة أثار عدم التأكد المرتبطة بنتائج بدائل القرارات الاستثمارية المتوقع حدوثها في المستقبل، فإنه يعجز عن استقطاب رؤوس الأموال

المحلية والأجنبية للاستثمار في الشركات، لذا من الضروري أن لا يقتصر عرض التقارير المالية على المعلومات التاريخية الخاصة بالأحداث المالية بل التوسع في الإفصاح ليشمل معلومات عن مستقبل الشركة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

من خلال عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة ومن ثم يتناول هذا المبحث النقاط الآتية:

أولاً :منهجية الدراسة:

سوف تناول منهجية الدراسة من حيث تحديد مجتمع الدراسة ووحدات المعاينة التي سيتم توزيع قائمة الاستقصاء عليها، وكذلك تحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض في ضوء طبيعة وأنواع بيانات الدراسة.

١ـ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بشركة نفط الكويت KOC، من المحاسبين ومعدين التقارير المالية، ومدققين الحسابات.

٢ـ أساليب ومصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأولية اللازمة لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة من خلال قيام الباحثة بتصميم قائمة استبيان وزعت على بعض الإدارات بشركة نفط الكويت KOC محل الدراسة، فضلاً عن القيام بإعطاء أوزان ترجيحية لكل فقرة من الفقرات وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

موافق تماما ٥	موافق٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق تماما ١

-وتم تكويد (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (spss) .

<u>مرحلة جمع وإدخال ومعالجة البيانات</u>

نظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل فى جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظرا لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمدت الباحثة على أسلوب العينة باستخدام العينة العشوائية البسيطة وتم الاعتماد فى تحديد حجم العينة على المعادلة التالية:(Ranjan, 1996).

- معادلة العينة:

$$n=\left(\frac{Z_{\alpha/2}\times s}{di}\right)$$

١- حجم العينة = n

٢- القيم المعيارية المقابلة ١,٩٦ = $Z_{\alpha/2}$

٣- قيمة خطا التقدير (٠,٠٥) = d_i

٤- الانحراف المعياري للعينة الاستطلاعية = s

$$n=\left(\frac{1.96\times s}{0.10}\right)^2=\sim$$

$$n=\left(\frac{1.96\times 0.36}{0.05}\right)^2$$

وقد تم توزيع وتجميع قائمة الاستقصاء من العاملين في شركة نفط الكويت KOC التي تدخل في نطاق الدراسة ويعكس الجدول التالي نسبة الاستجابة والقوائم الصحيحة التي تصلح للاختبارات الإحصائية.

بيان بأعداد قوائم الاستقصاء الموزعة والصحيحة

بيان	العدد
القوائم الموزعة	١٧٥
القوائم التي تم الحصول عليها	١٦٩
القوائم المستبعدة	٩
القوائم الصحيحة	١٦٠
نسبة القوائم الصحيحة	٩١,٤٪

اختبارات الفروض الاحصائية للدراسة الميدانية:

في سبيل تحديد أي الأساليب الإحصائية التي سوف يتم الاعتماد عليها لاختبار الفروض الاحصائية للدراسة الميدانية، فإنه يجب اختبار مدى تبعية تلك البيانات للتوزيع الطبيعي، وذلك على النحو التالي:

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار Kolmogorov – Smirnov لتحديد مدى تبعية البيانات المنشورة للمخصصات للتوزيع الطبيعي ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٢)

يوضح اعتدالية التوزيع باستخدام اختبار كلمجروف سميرنوف

م	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov قيمة Z	المعنوية Sig.(P.value)	القرار
١	جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS	٣,٩٦	٠,٤٩	٠,٠٧٦	**٠,٠٢٠	دالة
٢	ترشيد قرارات المستثمرين	٤,٠٤	٠,٥٢	٠,٠٩٠	**٠,٠١٥	دالة
٣	إنعكاسات محددات جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين	٣,٧٦	٠,٥٧	٠,٠٨٨	**٠,٠٣٠	دالة

* دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠٥

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

- وتاكيداً على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي تم القيام باختبار اعتدالية التوزيع (Kolmogorov-Smirnov Z) ضمن حزمه البرنامج الجاهز (spss) والذى يحدد ما اذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي من عدمه من خلال تحديد القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ، فاذا كانت

القيمة اقل من (٠,٠٥) فهذا يعنى ان هذه البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي، وإذا كانت القيمة اكبر من (٠,٠٥) هذا يعنى ان هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، ومن خلال التحليل اتضح ان القيمة الاحتمالية لمحاور الدراسة (جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS - ترشيد قرارات المستثمرين - إنعكاسات محددات جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد قرارات المستثمرين)، تساوى (٠,٠١) فاقل، وبالتالي يجب الاعتماد على أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية لاختبار الفروض الإحصائية محل الدراسة.

١- توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول محددات جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول (**جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS**).

جدول رقم (٣)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS باستخدام اختبار ت عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القـرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS	٣,٩٦	٠,٤٩	١٦٠	١٥٩	١٠٠,٨١٥	**٠,٠١	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة **"ت" (١٠٠,٨١٥)**، بمتوسط حسابي **(٣,٩٦)**، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفاقهم في الآراء على (جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS).

وتناولت الباحثة فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لإجابات المستقصى منهم لاختبار صحة الفرض

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم لعينة الدراسة.

جدول رقم (٤)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول محور (جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS) باستخدام اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis

المحور	متوسط الرتب				Krukal-Wallis	القـرار	
	معدي التقارير	مدقق حسابات	مدقق داخلي	محاسبين		Sig. (P. Value) مستوى المعنوية	الدلالة
جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS	٨١,١٠	٨٦,١٢	٨٧,٩٤	٧٦,٧٦	١,٥٩٠	٠,٦٦	غير دالة

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية لآراء المستقصى منهم فيما يتعلق بمحور **(جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS)** في الدرجات الوظيفية المختلفة، حيث بلغت قيمة " **كروسكال ويلز** " (١,٥٩٠)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).
- مما يدلنا على الإتفاق فى الآراء.

اثبات الفرض:

- تم قبول الفرض العدمي القائل لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS.

الفرض الثاني:

توجد أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

وذلك باستخدام دالة إحصائية معنوية One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية.

جدول رقم (٥)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية " باستخدام اختبار ت عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القـرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية	٤,٠٤	٠,٥٢	١٦٠	١٥٩	٩٧,٠٠٧	**٠,٠١	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

من الجدول السابق يتضح:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة **"ت" (٩٧,٠٠٧)**، بمتوسط حسابي **(٤,٠٤)**، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذى اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، بمعنى وجود تأثير فعال واتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على (ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية).

- وتناولت الباحثة فيما يلي عرض وتحليل نتائج اختبار Kruskal - Wallis لتحديد مدي الاختلافات بين آراء المستقصى منهم في عينة الدراسة لاختبار صحة الفرض حول ترشيد قرارات المستثمرين وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

قياس معنوية الإختلافات بين آراء المستقصى منهم حول ترشيد قرارات المستثمرين باستخدام اختبار كروسكال ويلز Krukal-Wallis

المحور	متوسط الرتب				Krukal-Wallis	القـرار	
	معدي التقارير	مدقق حسابات	مدقق داخلي	محاسبين		Sig. (P. Value) مستوى المعنوية	الدلالة
ترشيد قرارات المستثمرين	٧٥,٠٠	٨٦,٨٥	٨١,١٠	٧٩,٧٣	٠,٨٠٣	٠,٨٤	غير دالة

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمحور **(ترشيد قرارات المستثمرين)**، حيث بلغت قيمة "كروسكال ويلز" (٠,٨٠٣)، عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

-مما يدلنا على الاتفاق فى الآراء.

اثبات الفرض:

- نقبل الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول ترشيد قرارات المستثمرين.

٣- توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين محددات جودة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين.

متغيرات الفرض:

- جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS (متغير مستقل)
- ترشيد قرارات المستثمرين (متغير تابع)

-تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولا: معامل الارتباط بين إجمالي جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS وترشيد قرارات المستثمرين

- بإستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٧)

العلاقة بين " جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS وترشيد قرارات المستثمرين باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط(r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي أبعاد: جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS وترشيد قرارات المستثمرين	٠,٨١٢	**٠,٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS وترشيد قرارات المستثمرين بشركة نفط الكويت KOC ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٨١٢) بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١).

-إثبات الفرض:

نقبل الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين إجمالي جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS وترشيد قرارات المستثمرين بشركة نفط الكويت KOC.

ثانيا: تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS على ترشيد قرارات المستثمرين

جدول رقم (٨)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS على ترشيد قرارات المستثمرين

المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	قيمة "ت" t. test		قيمة "ف" F. test		معامل التحديد R^2
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	
الجزء الثابت	٠,٧٥٤	٣,٩٧١	**٠,٠١	٣٠٥,٨٠٨	**٠,٠١	٦٥,٩٪
إجمالي: جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS	٠,٨١٢	١٧,٤٨٧	**٠,٠١			

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الأتي:

١ – معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير المستقل(**جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS**) يفسر (٦٥,٩٪) من التغير الكلي في المتغير التابع (**ترشيد قرارات المستثمرين**)، وباقي النسبة يرجع ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢ – اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (**جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS**)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (**ترشيد قرارات المستثمرين**)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٧,٤٨٧) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (٣٠٥,٨٠٨) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد **ترشيد قرارات المستثمرين**.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابى (صفر) وانحراف معيارى ٠,٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى . كما يلي فى المدرج التكرارى

٥ – معادلة النموذج:

ترشيد قرارات المستثمرين = ٠,٧٥٤ + ٠,٨١٢ **جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS**

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ، يمكن التنبؤ بدرجات **ترشيد قرارات المستثمرين بشركة نفط الكويت KOC** "، من خلال قياس مؤشرات **جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS** ، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن:

-كل زيادة فى مؤشرات **جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS** قدرها (٠,٨١٢) تؤدى الى زيادة **ترشيد قرارات المستثمرين** بمقدار واحد صحيح.

-مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لبعد جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS له نسبة تأثير مرتفعه حيث بلغ (٠,٨١٢)، على ترشيد قرارات المستثمرين بشركة نفط الكويت KOC ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقا لمعامل التحديد R^2 الذى بلغ ٦٥,٩٪.

الانحدار المتعدد:

من الفرضيات السابقة يمكن ان نؤكد باستخدام تحليل الانحدار المتعدد إثبات:

-وجود تأثير لمحاور **جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS** (كمتغيرات مستقلة) متمثلة فى أبعادها (خاصية الملائمة-خاصية الموثوقية-خاصية القابلية للمقارنة-خاصية الثبات) على **ترشيد قرارات المستثمرين** (كمتغير تابع). وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، لقياس هذه التأثيرات كل على حده، وعما إذا كانت تلك التأثيرات جوهرية ام إنها غير دالة إحصائيا.

تحليل الانحدار المتعدد Stepwise Multiple regression

وذلك للتنبؤ ومعرفة أكثر المتغيرات المستقلة independent ويرمز لهم (x1, x2, x3,x4) تأثيراً في المتغير التابع dependent ويرمز له y .

الجزء الثابت يرمز له a.

معادلة الانحدار المتعدد ← $y = a + Bx1 + Bx2 + Bx3 + Bx4$

جدول رقم (٩)

تحديد معنوية أهم عناصر جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS تأثيراً على ترشيد قرارات المستثمرين باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

محاور المتغير المستقل	المعلمات المقدرة β_i	t. test		F. test		R^2 معامل التحديد	r معامل الارتباط
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
الجزء الثابت	٠,٧٤٤	٣,١٧٩	**٠,٠٢	٧٥,٢٢٥	**٠,٠٠١	٦٦٪	٠,٨١٢
خاصية الملائمة	٠,٣٠٣	٥,٣٢٦	**٠,٠١				
خاصية الموثوقية	٠,٣٢٩	٥,٤٥٤	**٠,٠١				
خاصية القابلية للمقارنة	٠,١٩٨	٤,٠٥٤	**٠,٠١				
خاصية الثبات	٠,٢٨٣	٤,٩٨٢	**٠,٠١				

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

١ – معامل ارتباط (r)

- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصـــائية بين " **جودة المعلومات المحاســبية فى ضـــوء متطلبات معايير IFRS** وبين **ترشـيد قرارات المسـتثمرين**"، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٨١٢) بمسـتوى معنوية اقل من (٠,٠١).

٢ – معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي (**جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS**)، تفسر(٦٦٪) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل فى **ترشيد قرارات المستثمرين** وباقي النسبة يرجع إلى ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدارعن النموذج الخطي.

٣– اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة أبعاد جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS والمتمثلة فى اهم الأبعاد تاثيراً (خاصية الموثوقية)، (خاصية الملائمة)، (خاصية الثبات)، (خاصية القابلية للمقارنة)، ذو تأثير معنوي على ترشيد قرارات المستثمرين وذلك عند مستوى معنوية أقل من(٠,٠٥). حيث بلغت قيم البيتا " β " (٠,٣٢٩)، (٠,٣٠٣)، (٠,٢٨٣)، (٠,١٩٨) على الترتيب.

-بمعنى التأثير القوى والفعال لأبعاد (جودة المعلومات المحاسـبية فى ضـوء متطلبات معايير IFRS) ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على (ترشيد قرارات المستثمرين).

٤ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم إسـتخدام إختبار (F-test)، وحيث أن قيمة إختبار (F-test) هي (٧٥,٢٢٥) وهي ذات معنوية عند مسـتوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على **ترشيد قرارات المستثمرين**.

٥ – معادلة النموذج:

ترشيد قرارات المستثمرين = ٠,٧٤٤ + ٠,٣٠٣ خاصية الملائمة + ٠,٣٢٩ خاصية الموثوقية + ٠,١٩٨ خاصية القابلية للمقارنة + ٠٢٨٣ خاصية الثبات

- مما يدلنا على التأثر الدال والفعال للمتغيرات المستقلة وهى خصائص جودة المعلومات المحاسبية فى ضوء متطلبات معايير IFRS والتأثير الاقوي على ترشيد قرارات المستثمرين كان لخاصية الموثوقية.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

أ) النتائج:

١- أن محتوى التقارير المالية أكثر تأثيرا من شكل التقارير المالية على رد فعل قرارات المستثمرين وذلك لسببين:

أ) أن القوانين التي تحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تهتم بالشكل أكثر من المحتوى.

ب) إن المتعاملين في الشركات ليس متخصصين وفي حاجة إلى من يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٢- إن معايير التقارير المالية الدولية IFRS لها دور كبير في جودة معلومات التقارير وتؤثر بشكل إيجابي على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين.

٣- يوجد دور للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات التقارير المالية مما يؤثر بشكل أفضل على ترشيد قرارات المستثمرين.

٤- أدى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS إلى زيادة ملائمة وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأمر الذي أدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بهدف حماية المستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

٥- يؤدي تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية الـ IFRS إلى وجود تحسين في جودة التقارير المالية وارتفاع دقة المعلومات التي تحتويها هذه التقارير وقابليتها للمقارنة.

- أثبتت النتائج قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود أختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS ، حيث بلغت قيمة "كروسكال ويلز" (١,٥٩٠) عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) بمعنى الإتفاق في الآراء.

الفرض الثاني:

- أثبتت النتائج قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول ترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية، حيث بلغت قيمة "كروسكال ويلز" (٠,٨٠٣) عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥) بمعنى الإتفاق في الآراء.

الفرض الثالث:

باستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد:

- تم اختبار الفرض الثالث " توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS و ترشيد قرارات المستثمرين".

- وتم إثبات الفرض الإحصائي بوجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين **جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS وبين ترشيد قرارات المستثمرين** عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، بمعنى أنه كلما كان هناك اتجاه وتفعيل ايجابي لجودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS كلما انعكس ايجابيا على ترشيد قرارات المستثمرين، كل زيادة فى درجة (جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS)، قدرها (٠,٨١٢) تؤدى إلى زيادة بعد ترشيد قرارات المستثمرين بمقدار واحد صحيح.

- ومن خلال نموذج الانحدار البسيط نجد ان معامل (الارتباط) لبعد استخدام جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS له نسبة تأثير جيدة، على تحسين الأداء المالي بشركات التحويلات المالية الكويتية ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقا لمعامل التحديد R2 الذى بلغ ٦٥,٩٪.

وتم إستخدام الانحدار المتعدد Stepwise Multiple regression

لمعرفة أكثر ابعاد المتغير المستقل **جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS** تأثيراً في المتغير التابع **ترشيد قرارات المستثمرين**

وتبين وجود تأثر لأبعاد جودة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير *IFRS* (كمتغير مستقل) متمثلة فى أبعاده (خاصية الملائمة- خاصية الموثوقية- خاصية القابلية للمقارنة- خاصية الثبات) ذات تأثير معنوي على ترشيد قرارات المستثمرين (كمتغير تابع) فى شركة نفط الكويت KOC محل الدراسة، حيث بلغت قيم البيتا " β_i " (٠,٣٢٩)، (٠,٣٠٣)، (٠,٢٨٣)، (٠,١٩٨) على الترتيب.

ثالثاً: التوصيات:

١. ضرورة قيام شركة نفط الكويت بتقديم مزيداً من التقارير المالية الأكثر وضوحاً وإفصاحاً وشفافية وتتميز بجودة عالية معتمدة في إعدادها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتقديمها للمستثمرين لتحفيزهم على الدخول والاستثمار.

٢. تعزيز ورفع دور شركة نفط الكويت في نشر المعلومات الضرورية وعدم تباينها للمستثمرين لزيادة ثقتهم بما توفره شركة نفط الكويت من بيانات ومعلومات مالية والمعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

٣. ضرورة زيادة الوعي الاستثماري المناسب للمستثمرين والشركات الاستثمارية على ما يحققه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من منافع استثمارية عديدة.

٤. ضرورة قيام شركة نفط الكويت بتوفير كادر مؤهل علمياً ومهنياً من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل للعاملين لديها والاستعانة بخبراء في مجال المعايير الدولية (IFRS) بهدف تطوير كفاءة معدي القوائم المالية لكي يكونوا قادرين على كيفية تطبيق هذه المعايير وما يرتبط بها من أمور فنية وعلمية وعملية.

٥. اهتمام الجهات المعنية بعقد دورات وندوات حول المنافع المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

٦. إدخال التعديلات الحديثة على معايير المحاسبة لمواكبة التطورات في بيئة معايير التقارير المالية الدولية.

٧. إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بمعايير التقارير المالية الدولية مثل:

- اختيار متغيرات غير تلك المتغيرات المستخدمة في الدراسة الحالية، أو اختيار فترة دراسة أكثر من عام والتأكد من النتائج المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية.
- دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المراجعة.
- دراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على القياس والإفصاح المحاسبي لدعم خطة التنمية المستدامة في ضوء رؤية الكويت ٢٠٣٠.

المراجـــع

١. أحمد يوســف كلبونة، أثر القواعد الإرشــادية لحوكمة الشــركات على جودة المعلومات المحاســبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، الأردن، العدد ٢، ٢٠١٦.

٢. أسماء قحطان محمد، "محددات التحفظ المحاسبى وأثره على جودة المعلومات المحاسبية "،رسالة دكتوراة غير منشورة،كلية التجارة،جامعة طنطا،٢٠١٢،ص .١٢ .

٣. إســماعيل خليل إســماعيل، د/ ربان نعوم, "الخصــائص النوعية للمعلومات المحاســبية بين النظرية والتطبيق", مجلة كلية جامعة بغداد للعلوم الإقتصادية، جامعة الإسراء،العدد الثلاثون, ٢٠١٢, ص.٢٨٣.

٤. أمال محمد عوض، تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد ١٥، القاهرة، ٢٠١١.

٥. بوسي حمدي موسى، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة الإفصاح الحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام ٢٠١٥، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ١: ٢٠١٩، ص ٣٥٦.

٦. ثامر بن صوشة، الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الإستثماري في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراة، غير منشورة جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٧.

٧. جمعة هوام، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات وأثره على قيمة الشــركة، مجلة رماح للبحوث والدرسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، ع (٢٤)، ٢٠١٧، ص٢١.

٨. حنان سعيدي، دور التحليل الأساسي في إتخاذ قرار الإستثمار في الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠١٩.

٩. رامى رأفت السيد الزينى، "تقييم منفعة المعلومات المحاسبية لإدارة مخاطر محفظة الإستثمار بشركات التأمين المصرية", رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،جامعة المنوفية, ٢٠١٦, ص.ص ٢٤-٢٥.

١٠. رمضان عبد الحميد الميهي (٢٠١٥): مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تمثال المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، مج ٣٩، ع٤.

١١. ريمون ميلاد (٢٠١٦): أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS التقارير وجوده المحاسبي التحفظ على "IFRS" المالية : دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، مصر، مج ٢٠، ع٢.

١٢. سعاد السيد محمد، أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج (٢٢)، ع (٢)، ٢٠٢١.

١٣. عبد الحميد مانع (٢٠١٦): إشكالية المحاسبة الإبداعية وأثر المعايير الدولية للتقارير المالية عليها، مجلة رماح للبحوث والدراسات ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح ، الأردن، ع ١٩.

١٤. عبد الرحمن رشوان (٢٠١٦): دور المعايير الدولية اعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين: دراسة ميدانية على بورصة فلسطين للأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبئية ، مصر، مج ٧، ملحق.

١٥. عبد الرحمن عبد الفتاح محمد، "دور القوائم البينية في ترشيد قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، مجلة كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، ١٩٩٥.

١٦. عبد الرحمن محمد رشوان، دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، دراسة ميدانية على بورصة فلسطين للأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، ٢٠١٦.

١٧. عبد الرحمن محمد رشوان، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، دراسة ميدانية على بورصة فلسطين للأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر، ٢٠١٦.
١٨. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مخبر، المالية والمحاسبة والجبارية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد ٨، ٢٠١٧
١٩. عبد المجيد محمد عزام، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات ، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج (٢١)، ع (٣)، ٢٠٢٠.
٢٠. عبد المجيد، حميده ، قياس أثر التبني الإلزامي لمعايير التقرير المالي الدولية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، ع (١)، مج (١٤)، ٢٠١٩.
٢١. عبير عبداللطيف عبدالله الجسار، "قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح فى التقارير المالية المنشورة فى ضوء معايير المحاسبة الدولية – دراسة ميدانية على البيئة الكويتيه", رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،جامعة بنها, ٢٠١٦, ص.أ.
٢٢. عوض، أمال محمد محمد، " دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في القطاع الصناعي السعودي" المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع، ٢٠١٠.
٢٣. الغامدي، سالم على، ملاءمة معايير التقارير المالية الدولية للأسواق الناشئة حالة المملكة العربية السعودية، مجل العلوم الإداري ، الكويت، ع (١)، ٢٠١٤.
٢٤. كمال الدين الدهراوى، "نظم المعلومات المحاسبية", مكتبة الدار الجامعية, الإسكندرية، ٢٠٠٢, ص ١٨.
٢٥. مايكل سعد زكي (٢٠١٧): أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) دراسة ميدانية، إدارة الأعمال ، مصر، ع ١٥٧.
٢٦. محمد عزت عبد التواب، أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ع (٣)، مج (٤)، ٢٠٢٠
٢٧. محمد على وهدان، "نظم المعلومات المحاسبية فى بيئة الأعمال المعاصرة- يدوية، إلكترونية، تجارة إلكترونية، تخطيط موارد المشروع", بدون ناشر, الإسكندرية، ٢٠١٣, ص.ص ٩-١٣.
٢٨. مختار إدريس آدم، معايير إعداد التقارير المالية الدولية وجودة المعلومات المحاسبية وورهما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٦.
٢٩. معتز أمين السعدي، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول المجلد ٥٠، ٢٠١٣.
٣٠. مؤمن فرحات السيد، قياس أثر تطبيق معايير IFRS في ضوء آليات الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، ع (١)، مج (٥)، ٢٠٢١.
٣١. ناجي، عبد الله محمد، " مدخل لقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في المؤسسات اليمنية" رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ٢٠١٣.
٣٢. نهى محمد زكي ، دراسة واختبار العلاقة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل جودة المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مج (٢)، ع (٢)، ج (٢)، ٢٠٢١.

٣٣. الهادي محمد السحيري، دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، العدد ٦، ٢٠١٥.

٣٤. وليد حمدي الحسيني، تأثير تغيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج (٢)، ع (١)، ج (٢)، ٢٠٢١، ص ٤٧٦.

٣٥. يوسف، جمال علي محمد، " محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية" المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدون الخليج، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الباحة، ٢٠١٤.

36. Alon, A. Complexity and Dual Institutionality: "The Case of IFRS Adoption in Russia, Corporate Governance". An International Review: Vol. 21 Issue 1, 2013. pp. 42-57. (2) (RAS): Russian Accounting Standards,
37. Arabiat, Omar Shaher&Khamees, Basheer Ahmed (2016): The Impact of Mandatory IFRS adoption on Conditional Conservatiism in Jordan Administrative SienceVol 73, No. 1.
38. Barth, M., W. Landsman, M Lang and C. Williams. "Are IFRS-based and US GAAP-based comparable". amounts Journal of Accounting accounting Economics; Vol. 54.2015
39. Bassemir, M. and Z. N. Farkas. 2018. IFRS adoption, reporting incentives and financial reporting quality in private firms. Journal of Business Finance and Accounting 45(7-8): 759-796.
40. Beest F. Geert, Conceptually Based Fincial reporting quality Assessment An Empirical Analysis on Quality Differnces between UK annual Reports and US 10-K Reports Journal of Modern Accoutning and Auditing. Vol. 9, Number 10, October 2013.
41. Biobele, B., and John, E., The Significance of International corporate Govermance Disclosure on Financial Reporting in Nigeria, International Journal of Business and Management, Vol. 8, 2013.
42. Botti, L, et al., Corporate govermance efficiency and internet financial reporting quality review of Accounting and Finance, Vol. 13, No. 1, 2014.
43. Chen Lei, A Mixed Mehtods study investigating Intangibles in the Banking Secotr (University of Glasgow, College of social Sciences, Business School, A thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Doecotr of Philosophy, 2012.
44. Cordazzo, M, Discussion of reporting intangible assets: Vountary disclosure practices of top emerging market companies the international Journal of accounting. Vol. 1, No. 46, 2011, p. 424-427.
45. Davis, Killa, Hall, Lynne, Using Intellctual Assets as a Success Strategy, Journal of Intellectual Capital, Vol. 1, No. 2, 2016.

46. Dholakia, P. "A Perceptual Study of the Implementation of International Financial Reporting Standards for Enhancing Accounting Financial Transparency". IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices, Vol. 12 Issue 1, 2013, pp. 63-79
47. Florou A., & Pope, P. F. (2012), Mandatory IFRS Adoption and Institutional Investment Decisions THE ACCOUNTING REVIEW, 87(6), 1993-2025.
48. Heenetigala, K. and Avmstrong, A. The Impact of Corporate Governance of Firm Performance in an Unstable Economic and Political Environment: Evidence from Sri Lanka. Paper submitted to the 3rd Conference on Financial market and Corporate Governance Conference, 2012.
49. Lance Malone, Ann Tarca& Marvin Wee, (2016): IFRS non- GAAP earnings disclosures and fair value measurement, Accounting & Finance, Volume 56, Issue 1.
50. Marzuki, MarzianaMadah&Abdulwahab, EffiezalAswadi (2016): Instituional Factors and conditional conservatism in Malaysia: Does International FinanicalRrportignStadards Convergence Matter? Journal of contemporary Acounting& Economics, Vol. 12.
51. Petty, Richard & Guthrie, James, Intellectual Capital Literature Review, Measurement Reproting and Management, Journal of Intellecutal capital, Vol. 1, No. 1, 2015, P. 20-31.
52. Sengottuvel A., Aktharsha Syed, The Influence of Organizational Culture on Organizational Performance in Information Technology Sector, IOSR Journal of Business and Management, Vol 18, No. 1, 2016.
53. Yip , R.W. & Young , D. , (2012) , Does mandatory IFRS adoption improve information comparability ? The Accounting Review , 87(5) , 1767-1789.
54. Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality-Before and After IFRS Adoption Using NiCE Qualitative Characteristics Measurement. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 211, 644-652.
55. Zhai, J. and Wang, Y. (2016). Accounting information quality, governance efficiency and capital investment coice, China Journal of Acocunting Research, 9 (4): 251-266.